مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

سنستمر في دفع تكاليف حرب إيران لفترة طويلة جداً

الكاتب: حيدر علي مالك

المصدر: صحيفة "نيويورك تايمز" / نُشر بتاريخ 26 نيسان 2026

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

سنستمر في دفع تكاليف حرب إيران لفترة طويلة جداً

الكاتب: حيدر علي مالك

المصدر: صحيفة "نيويورك تايمز" / نُشر بتاريخ 26 نيسان 2026[1].

تُشير المعطيات الميدانية إلى أن الإنفاق العسكري الأمريكي المرتبط بالحرب في إيران سيستمر لفترة تتجاوز بكثير أمد العمليات القتالية الفعلية، إذ أبرمت الإدارة الأمريكية بالفعل سلسلة من العقود والالتزامات اللوجستية لإعادة تأهيل القواعد المتضررة، ونشر منظومات متطوّرة مضادة للطائرات المسيّرة، فضلاً عن تأمين الإمدادات الغذائية والإيواء لآلاف الجنود، وتعويض النقص الحاد في الذخائر.

وحتى في حال توقيع الرئيس ترامب اتفاقاً يُنهي الحرب غداً، فإن استراتيجيتنا ستتجه نحو تعزيز الوجود العسكري في البحرين وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا. ويشمل ذلك تحصين ملاجئ الطائرات، وتشييد جدران وقائية حول مراكز الوقود والاتصالات، واستبدال معدات الاتصال الفضائي المدمّرة، إضافة إلى تركيب أنظمة دفاعية متعددة الطبقات للتصدي للمسيّرات الإيرانية من الطراز الذي تسبب في مقتل ستة أمريكيين في الكويت. كما سيتعيّن علينا لسنوات طوال مراقبة البرامج النووية والصاروخية الإيرانية وحركة الملاحة في مضيق هرمز عبر مجموعات حاملات الطائرات الضاربة والمدمِّرات وأجهزة الاستخبارات. يضاف إلى ذلك حتمية إعادة بناء المخزون الاستراتيجي من الذخائر، فقد استنزفت المواجهة الإمدادات الأمريكية من صواريخ "توماهوك" الهجومية،

[1] We Will Be Paying for the Iran War for a Very Long Time.https://www.nytimes.com/2026/04/26/opinion/iran-cost-united-states-iraq-ukraine.html

ومنظومات "باتريوت" و"ثاد" الدفاعية التي نُشرت لأجل إعتراض آلاف المسيّرات الإيرانية.

ومن واقع خبرتي التي امتدت لعقد من الزمن في مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع، كنتُ شاهداً على نمط الصراعات التي غالباً ما تنخرط فيها الولايات المتحدة، وهي صراعات يسهل إشعال فتيلها ويستعصي إخمادها، تماماً كما هو الحال في هذا النزاع. يطلق البنتاغون على هذه الحروب مُسمّى "عمليات الطوارئ الخارجية"، وهو توصيف مُضلِل يحجب طبيعتها الحقيقية كصراعات طويلة الأمد ومعقّدة، تتسم بتخبط الأهداف، وتجاوز الميزانيات المرصودة، وتفشي الهدر والاحتيال. إن الخطر الحقيقي يكمن في غياب الوعي الشعبي بالكلفة الباهظة لهذا الصراع، وإهدار مبالغ طائلة إما في قنوات غير مشروعة أو لتمويل أهداف هامشية لا تمت بصلة للمهمة الاستراتيجية الأصلية.

يتعيّن على الكونغرس إلزام إدارة ترامب بتقديم كشف كامل ومنتظم يتسم بالشفافية المُطلقة حول الالتزامات المالية الحكومية، إذ من حق الشعب الأمريكي الوقوف على مدى كفاءة الحكومة في إدارة وإنفاق المليارات المُخصصة لهذا الصراع.

إن السبيل الأمثل للمضي قُدماً يكمن في تعيين مفتش عام خاص، تُوكل إليه مهام تقدير التكاليف، ومراجعة العقود، والتحقيق في شبهات الاحتيال، وتدقيق سلاسل الإمداد، فضلاً عن تقييم مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية المُعلنة. ولنا في صراعات العراق وسوريا، وأفغانستان وأوكرانيا، سوابق مؤسسية، حيث يوجد مفتش عام خاص لكلٍ منها. وخلال فترة عملي في مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع (البنتاغون)، كنا

قد أطلقنا منصة إلكترونية تتيح للجمهور الوصول إلى البيانات المتعلِقة بالتمويل والعمليات الرقابية المرتبطة بالدعم الأمريكي لأوكرانيا.

أما في حالة "الحرب الإيرانية"، فنحن أمام غياب تام لمنصب المفتش العام الخاص، أو حتى منصة إلكترونية عامة توضِّح حجم الإنفاق ومساراته. ويدرك المشرعون الفيدراليون اليوم تمام الإدراك أنهم لا يستطيعون الركون إلى مسؤولي السلطة التنفيذية للحصول على إجابات شفافة حول تكلفة الحرب الأخيرة، ففي 15 نيسان/أبريل، صرح راسل فوغت، مدير مكتب الإدارة والميزانية، أمام لجنة الميزانية بمجلس النواب قائلاً: "ليس لديّ تقدير تقريبي لأُقدمه لكم".

ومن غير المقبول منطقياً ادّعاء الجهل التام بالتكلفة التراكمية للحرب مع إيران حتى هذه اللحظة، في وقتٍ يعكف فيه الكثيرون بمن فيهم مسؤولون حكوميون على رصد هذه النفقات وتتبعها بدقة متناهية.

أفصح البنتاغون أمام الكونغرس أن الأيام الستة الأولى من الصراع وحده كبّدت الخزينة أكثر من 11.3 مليار دولار. وفي تحليل دقيق لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، تبيّن أن الذخائر استنزفت 84 سنتاً من كل دولار أُنفق خلال الساعات المئة الأولى، نتيجةَ الاستهلاك المكثّف لمخزونات صواريخ "توماهوك" ومنظومات "باتريوت" و"ثاد". ومع وجود حشد عسكري يتجاوز 50 ألف جندي، وتنفيذ نحو 13 ألف غارة جوية، قدّر معهد "أمريكان إنتربرايز" التكلفة الإجمالية بما يتراوح بين 25 و35 مليار دولار.

إن هذه الأرقام، على ضخامتها، لا تشمل العقود طويلة الأمد التي تُبرم عادةً في أعقاب العمليات العسكرية، وهي تكاليف باهظة وحتمية يجب استشرافها من الآن.

ولنا في التجارب السابقة دروس بليغة، ففي عام 2014، أطلقت الولايات المتحدة عملياتها العسكرية لهزيمة تنظيم "داعش" في العراق وسوريا، ورغم سقوط ما عُرف بـ"الخلافة" عام 2019، إلّا أن الكونغرس خصص 11.5 مليار دولار لمتابعة العمليات خلال العامَيّن الماليين 2024 و2025، أي بعد ست سنوات من الحسم العسكري المُفترض. وفي شباط/ فبراير الماضي، قدّم كبير المفتشين العامين تقريره الفصلي عن السنة الثانية عشرة للعملية، مما يؤكد استمرارية النزيف المالي.

في السياق ذاته، وثّق المفتش العام الخاص بإعادة إعمار أفغانستان (SIGAR) على مدار 17 عاماً هدراً مالياً بقيمة 26 مليار دولار، وعن 171 إدانة جنائية واسترداد نحو 1.7 مليار دولار من الغرامات والوفورات.

ورغم الاعتقاد السائد بأن حرب أفغانستان وضعت أوزارها عام 2021، إلّا أن الواقع يثبت خلاف ذلك، فبعد شهر واحد من الانسحاب، انطلقت "مهمة مكافحة الإرهاب بعيدة المدى" لاحتواء التهديدات المنبثقة من أفغانستان عبر قواعد في قطر. وفي السنة المالية لعام 2025، أي بعد أربع سنوات من سقوط كابول، كشف المراقب المالي للبنتاغون أن التزامات هذه المهمة وحدها تجاوزت 4.2 مليار دولار.

فيما يخص الملف الأوكراني، رصد المفتش العام لوزارة الدفاع (البنتاغون) تجاوزاً في إنفاق البحرية الأمريكية قدره 399 مليون دولار خلال سنة مالية واحدة، بينما كشف تدقيق منفصل عن تدفقات مالية مشكوك في صحتها بلغت 1.1 مليار دولار مُوزّعة على 323 دفعة. علاوةً على ذلك، أظهر تقييم رقابي أن غالبية الأسلحة المُوردّة لم تخضع لعمليات التسجيل والتوثيق الأصولية.

وأمام هذه السوابق، يتعيّن على الكونغرس تعيين سلطة رقابية مُوَحّدة مُمثلة في المفتش العام لوزارة الدفاع لقيادة جهود تدقيق مستمرة وفعّالة للمسار المالي للحرب على إيران، مع ضمان رصد التمويل اللازم لهذه الرقابة ضمن كل ميزانية تكميلية يتم إقرارها. كما يتوَجّب منح هيئات الرقابة صلاحيات تنفيذية حقيقية، بما في ذلك سلطة استدعاء الشهود، لإجبار الوكالات الحكومية على معالجة الاختلالات التي يحددها المدققون. وحتى مطلع الشهر الجاري، لا تزال هناك أكثر من 1400 توصية مُعلّقة بانتظار تنفيذ البنتاغون، الذي فشل بدوره في اجتياز التدقيق المالي الثامن على التوالي في كانون الأول/ديسمبر الماضي. واليوم، تطالب الوزارة بـ 200 مليار دولار إضافية لتمويل الصراع مع إيران، في وقت تعجز فيه عن تقديم مبررات شفافة لأوجه صرف الأموال التي حصلت عليها سابقاً.

إن التكلفة الحقيقية للحرب على إيران لا تُقاس بالأرقام فحسب، فقد سقط 13 جندياً أمريكياً وأصيب أكثر من 380 آخرين. لذا، فإن الرقابة الفعّالة هي الأداة الوحيدة لمحاسبة الحكومة على الهدر في الأرواح والأموال معاً. ومن منطلق تجربتي كضابط احتياط في البحرية الأمريكية حيث تم استدعائي في نيسان/ أبريل عام 2023 لدعم عملية إجلاء 70 من موظفي السفارة وعائلاتهم من السودان، أؤكد أن القدرات التي مكّنت تلك العملية، من نقل جوي ودعم استخباراتي ولوجستيات دقيقة، هي ذاتها "الأصول الاستراتيجية" التي يعمل المفتشون العامون على تقييمها وحمايتها من التآكل.

الخلاصة، الأُصول المالية متوفِرة، لكن غياب الرقابة هو ما يجعلها عرضة للضياع.

***

*عمل السيد مالك في مكتب المُفتش العام بوزارة الدفاع من عام 2016 إلى عام 2026.